المحامي علي حيدر

«حكومات إسرائيل المتعاقبة: قرارات حكيمة وقرارات غبية»

دان كورن ويحيئيل (حيليك)غوتمان
إصدار يديعوت أحرونوت، ٢٠١٧
عدد الصفحات: ٢٩٣ صفحة.

اتخذت الحكومات الإسرائيلية منذ النكبة وقيام إسرائيل، قرارات عديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والإدارية، وهذا أمر بديهي. اتخذ جزء من هذه القرارات بإتّباع الأسلوب العلمي والمعروف لنموذج بلورة السياسات العامة (اتخاذ القرار، تنفيذه وتقييمه) وجزء كبير آخر اتخذ بشكل اعتباطي وعفوي وغير مدروس. وقد أصدر كل من بروفسور دان كورن والمحامي يحيئيل جوتمان مؤخرا كتابًا مثيرًا جاء تحت عنوان « حكومات إسرائيل المتعاقبة: قرارات حكيمة وقرارات غبية» يسلط الأضواء على القرارات المركزية، من وجهة نظر الكاتبين، التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية على مر السنوات. وقد اشتمل الكتاب على مقدمة كتبها بروفيسور اوريئيل رايخمان، ومدخل ومرشد للقارئ وخاتمة.

قبل الشروع باستعراض الكتاب ومضامينه ونقده، من الجدير التعريف بالكاتبين، فالمحامي يحيئيل غوتمان هو خريج الجامعة العبرية في مجالي التاريخ العام والحقوق، وقد ألّف كتبًا مهمة مثل «هزة في الشاباك: المستشار القانوني للحكومة، من قضية توبيانسكي حتى قضية خط ٣٠٠»؛ و «ملف ملفق». كان عضوًا في بلدية القدس الغربية سابقا، وعمل كمحلل قانوني لصحيفة يديعوت أحرونوت. يكتب اليوم عمود «الزاوية القانونية» في ملحق «نهاية الأسبوع» في صحيفة معاريف. وقد عمل غوتمان، في الماضي، مستشارًا لوزراء القضاء: يعقوب شمشون شابيرا وحاييم تصادوق.

أما دان كورن فهو بروفسور في السياسة العامة والعلوم

أجريت حتى الآن ٢٠ جولة انتخابية في إسرائيل (وجولة انتخابية واحدة خاصة لرئاسة الحكومة)، وحتى الآن لم يفز أي من الأحزاب بأغلبية مطلقة (أي ما يزيد عن نصف أعضاء الكنيست). نتيجة لذلك، فإن سياسة الائتلافات والتفاوض هي «اللعبة المركزية»، في الجهاز السياسي الإسرائيلي.

السياسية، حاصل على الدكتوراه من London School of Economics (LSE)، مختص في السياسة الإسرائيلية، البريطانية والأوروبية، ومحاضر في عدة جامعات في البلاد وفي أوروبا. كتب وحرر عدة كتب منها «الزمن الرمادي: حكومات الوحدة الوطنية ١٩٨٤-١٩٩٠»؛ «ائتلافات حكومية: السياسة الإسرائيلية، خمسون سنة- مائة حدث»؛ و«نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة». كما عمل كورن أيضا مديرًا لديوان وزير الخارجية يغئال ألون، وأشغل منصب عضو كنيست لفترة قصيرة في الكنيست السادس عشر.

في إطار المدخل والمرشد للقارئ كتب المؤلفان: «وضعت أسس النظام السياسي المتبع في إسرائيل، قبل قيام الدولة» أي في مرحلة «اليشوف»، وقد قرر اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وعلى أثر تصريح بلفور، تأسيس برلمان عبري أول، بمعنى أن الطريقة التي انتخبت من خلالها «هيئة المنتخبين» عام ١٩٢٠ ما زالت قائمة حتى اليوم.» وأضافا: «إن إسرائيل هي ديمقراطية برلمانية أقيمت ومسيطر عليها من قبل أحزاب وتحالفات سياسية. وقد شكّل النظام الائتلافي المبدأ المُنظم للصهيونية المؤسساتية حتى قبل قيام الدولة، ولم يحظ أي من الأحزاب بأغلبية سياسية، لا في الكونغرس الصهيوني ولا في الهستدروت الصهيونية ولا في إسرائيل ذاتها».

تُنتخب السلطة التشريعية بشكل ديمقراطي برلماني، فأعضاء الكنيست الـ ١٢٠ ينتخبون بشكل قطريّ نسبي بحسب قوائم، بحيث أن الدولة كلها تشكل «منطقة انتخاب» واحدة. لقد كانت نسبة الحسم تتراوح بين ١٪ -٢٪ ونسبة الحسم اليوم ٣,٢٥٪ حيث أن حد الدخول للبرلمان هو أربعة مقاعد، وتمثل اليوم في الكنيست عشر قوائم انتخابية.

أجريت حتى الآن ٢٠ جولة انتخابية في إسرائيل (وجولة انتخابية واحدة خاصة لرئاسة الحكومة)، وحتى الآن لم يفز أي من الأحزاب بأغلبية مطلقة (أي ما يزيد عن نصف أعضاء الكنيست). نتيجة لذلك، فإن سياسة الائتلافات والتفاوض هي «اللعبة المركزية»، في الجهاز السياسي الإسرائيلي.

الائتلاف الحكومي هو ائتلاف تنفيذي يقوم على أساس اتفاق بين أحزاب، يتم بموجبه توزيع المخرجات المادية (توزيع الحقائب الوزارية) والمخرجات الأيديولوجية. مع ذلك، فإن إقامة الائتلاف ليست نهاية العملية السياسية، وإنما بدايتها، فالشركاء في الائتلاف يحاولون التأثير على ما يمكن أن يحدث في الدولة من خلال فترة ولاية الحكومة التي يشاركون فيها، وعلى خطوات الحكومة بشكل فعلي.

يشير الكاتبان إلى أنه يترتب على الحكومة أن تحصل على ثقة الكنيست، ولذلك فهي في الوقت ذاته، هيئة سياسية وهيئة تنفيذية. إن القوة السياسية، وليس التبريرات المهنية، هي، في أغلب الأحيان، العامل الحاسم، (حتى في المجالات التي تتطلب اختصاصا مهنيا) وهي القوة الدافعة.

تلزم قرارات الحكومة جميع أعضاء الحكومة حسب مبدأ المسؤولية الجماعية، وقد تتخذ الأغلبية في الحكومة قرارًا خاطئا ولكنه منذ لحظة قبوله تتحمل الحكومة كلها مسؤوليته. أحيانا لا يمكن متابعة سيرورة اتخاذ القرارات، ولا يمكن معرفة مواقف الوزراء قبل اتخاذ القرار، وماذا كان محط خلاف. في ظل عدم وضوح كهذا، من السهل أن تعرض الحكومة نفسها كوحدة واحدة.

إن الشخصية المركزية في الحكومة هي رئيس الحكومة، وفي كثير من الحالات فإن رئيس الحكومة وحده هو من يضع السياسات حتى في قضايا مصيرية (على سبيل المثال بن غوريون قرر وحده بدء حرب عام ١٩٥٦، وقررت غولدا مئير وحدها تأجيل برنامج يارنغ عام ١٩٧١، وقرر مناحيم بيغين وحده الاستجابة لمبادرة الرئيس المصري أنور السادات لأن يلقي خطابًا في الكنيست في عام ١٩٧٧). لكن رئيس الحكومة يكون قويا في حال كان الوزراء بشكل عام وشركاؤه في الائتلاف بشكل خاص يتيحون له ذلك ويعززونه ويؤازرونه. إجمالاً وعلى نحو فعلي، بإمكان رئيس الحكومة بلورة سياسات الحكومة في جميع المجالات التي تهمه، وبإمكانه تحديد الإيتوس؛ أي القيم المؤسسة للجماعة والبيئة والأيديولوجيا التي على أساسها يتم تعيين الحلول وتتخذ

القرارات. من المفروض أن يعمل رئيس الحكومة والوزراء بشكل مستقل، وبحسب روح وقيم ومبادئ الأحزاب التي انتخبتهم وأرسلتهم، ولكن ليس هذا ما يحصل دائما.

تتخذ الحكومة آلاف القرارات العادية والجارية، ولكن قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات ذات معنى ومصيرية ومهمة هي التي تحدد جودة القرارات من ناحية تاريخية.

يقول الكاتبان إنه من المفاجئ والمثير أنه حتى الآن لم تُجر سوى أبحاث قليلة جدا حول قرارات الحكومات. أولى الباحثون اهتمامًا كبيرًا بموضوعات تحليل الانتخابات وتحليل سلوك الناخبين، وبتاريخ الأحزاب ومميزات الجهاز السياسي في البلاد بشكل عام، ولكن قرارات الحكومة لم تحظ حتى الآن بمعالجة جدية وبشكل استرجاعي، فهنالك قرارات تبيّن أنها كانت قرارات ناجحة وأخرى كانت سيئة، وهنالك قرارات لم يكن ثمّة حاجة لها أصلا. بالإضافة لذلك، تجدر الإشارة إلى أن هنالك مئات القرارات الحكومية التي لم تنفذ نتيجة لأسباب وتبريرات سياسية وقانونية ومالية إو لأسباب تقنية.

إن الحكومات والحكام هم الذين يقررون مصير الإنسانية، وهم الذين يعلنون الحرب ويصنعون السلام، هم الذين يحددون الحدود الجغرافية وما هو مسموح وما هو ممنوع، وهم الذين يفرضون الضرائب والواجبات وهم من يمنح الحقوق ويسن القوانين والتعليمات.

يقول المؤلفان: لقد أقيمت دولة إسرائيل على أثر مسيرة ديمقراطية والتي بحسبها قرر متى يعلن «الاستقلال» وأقيم فيها نظام ديمقراطي، تنتخب القيادة مرة كل عدة سنوات، ولذلك من الواجب الوقوف للحظة وفحص ٣٠ قرارا مركزيا اتخذتها الحكومة، هل كانت قرارات ضرورية أم لا حاجة لها، حكيمة أم غبية في اللحظة الزمنية التي اتخذت بها وفي اللحظة الراهنة. في هذا السياق، وقبل أن نتقدم، تجدر الإشارة إلى أن هنالك أدبيات إسرائيلية وعربية وأجنبية لا تقبل بتصنيف إسرائيل كديمقراطية، بل على العكس، هنالك من يعتقد بأنها إثنوقراطية. وحتى من يعتقدون أنها ديمقراطية يعترفون بأنها ديمقراطيّة منقوصة أو ديمقراطية إثنية أو خاوية أو ديمقراطيّة فيها الكثير البقع (أي العيوب) أو أنها ديمقراطية إجرائية إلخ.

يشير المؤلفان إلى وجود ميل في علم اتخاذ القرارات إلى التمييز بين مستويين. الأول: قرار صائب أو غير صائب والثاني: قرار صحيح أو سيء.

القرار الحكومي الصائب هو قرار ينتج عن فهم ويتخذ بعد الأخذ بعين الاعتبار وبشكل معمق كل المعطيات، ولكن القرارات تُفحص بحسب امتحان النتيجة، فالنتيجة الجيدة تنبع، بشكل عام، من قرار صائب. يقول المؤلفان إنه على سبيل المثال، يعتبر القرار بإبرام اتفاق دفع التعويضات من ألمانيا عام ١٩٥٢ نتيجة سيئة تنبع من قرار سيء. مع ذلك، من الممكن أن تحدث تغييرات في الظروف تحوِّل القرار من قرار غير صائب إلى قرار جيد، والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال يعتقد المؤلفان أن اتخاذ القرار بإعلان الحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦، الذي اعتبر في البداية غير صائب، تحوّل مع مر الأيام إلى قرار جيد، لأن حدود إسرائيل- لبنان هادئة منذ أكثر من عقد من الزمان. وبكلمات أخرى يجب أن يتم الحكم على قرارات الحكومة على محور الزمن.

يتخذ أشخاص أذكياء وذوو خبرة ومسؤولون أحيانا قرارات سيئة نتيجة لتقييم غير صحيح اعتمادا على معلومات خاطئة أو بناءً على اعتبارات غريبة وليست ذات صلة بالموضوع. هكذا مثلا كان القرار بعدم تجنيد جنود الاحتياط وعدم تنفيذ الضربة الأولى في حرب ١٩٧٣، كان ذلك قرارا سيئًا اتخذ من قبل أشخاص أذكياء أخطأوا بشكل فظيع في قراءة المعطيات وتقديرها.

لقد اختار المؤلفان ٣٠ قرارا من بين مئات القرارات، ودون اتباع منهج علميّ في اختيار هذه العيِّنة. أُخذت المواد والمعطيات من الكتب الأكاديمية وكتب السير الذاتية والصحافة المطبوعة ومن الإعلام المرئي والمسموع وشبكة الأنترنت. كما اعتمد الكاتبان أيضا على خبرتهما الشخصية. لم يرفق الكاتبان قائمة بالمراجع والمصادر، وقد استشهدا بمقولة مهمة للدبلوماسي الإسرائيلي المعروف أبا ايبن: «إن حكومات إسرائيل تتخذ قرارات صحيحة ليس قبل أن تكون اتخذت كل القرارات الخاطئة».

القرارات الثلاثون التي تم اختيارها، من قبل المؤلفين هي: إقامة دولة إسرائيل، إغراق سفينة «التلينا» وحل حركة البلماخ العسكرية، عدم تجنيد المتدينين اليهود المتزمتين (الحريديم)، اتفاق التعويض مع ألمانيا، حرب ١٩٥٦، إقامة المفاعل النووي في ديمونا (بحسب مصادر أجنبية)، أحداث وادي الصليب في حيفا ومظاهرات الشرقيين (الفهود السود)، إقامة «لجنة السبعة» من أجل أغلاق ملف «قضية لبون»، وظيفة المستشار القانوني للحكومة، نقل عظام جابوتنسكي إلى البلاد، إنهاء الحكم العسكري في عام ١٩٦٦، حرب حزيران ١٩٧٦، «توحيد القدس» وتوسيع حدودها، مشروع المستوطنات، حرب ١٩٧٣، عملية وحملة عنتيبه (خطف الطائرة في أوغندا)، اتفاق السلام مع مصر، إطلاق سراح السجناء

بعد عرض نتائج الحرب، وفي إطار تقييمهما يخلص المؤلفان إلى أن قرار الحكومة في ٤ حزيران كان أحد أهم القرارات في تاريخ إسرائيل، ويشيران إلى أن عملية اتخاذ القرار كانت منظمة وديمقراطية، ورئيس الحكومة أشكول أدار كل شيء بشكل واضح (مقابل كل من كان يجب أن يعرف خفايا الأمور) وأشارا إلى أن بطل الحرب الحقيقي هو أشكول وليس ديان الذي حظي بهالة، فأشكول هو الذي وسع حدود الدولة بأربعة أضعاف، وتصرف بحذر ونضج ونجاعة.

الفلسطينيين، ضرب وتدمير المفاعل النووي العراقي، لجنة التحقيق الرسمية حول مقتل أرلوزورف، حرب لبنان ١٩٨٢، خطة لاستقرار الاقتصاد، قضية خط باص ٣٠٠ والشاباك، اتفاق لندن ونهاية فكرة إقامة دولة فلسطين في الأردن، اتفاق أوسلو والسلام مع الأردن، إلغاء الرقابة على العملات الأجنبية، محاولة اغتيال خالد مشعل، «فك الارتباط» مع قطاع غزة، حرب لبنان الثانية، تدمير المفاعل النووي في سورية–هل فعلا كان أم أنه مجرد حلم (بحسب مصادر أجنبية).

لا يمكننا بطبيعة الحال، استعراض وتحليل مجمل القرارات الواردة في الكتاب، ولذلك سوف نسلط الأضواء على بعضها، فعلى سبيل المثال، فيما يخص حرب حزيران عام ١٩٦٧، استعرض المؤلفان الخلفية والأحداث والشخصيات المركزية الفاعلة في جميع المستويات ومن كافة الأطراف الإسرائيلية والعربية والأجنبية، وخصوصا شخصية القائد الراحل جمال عبد الناصر وتصريحاته ومخططاته وعلاقاته مع سورية في تلك الفترة والمكانة المرموقة والرفيعة التي كان يحظى بها في العالم العربي، والتي ترجمت إلى تظاهرات ضخمة نادت وطالبت «بمحاربة إسرائيل». وفي المقابل، شخصية رئيس الحكومة ووزير الأمن في تلك الفترة، ليفي أشكول، الذي رفض قبيل الحرب فيما يسمى «بفترة الانتظار» توصية رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية إسحق رابين، بتجنيد قوات كبيرة من جنود الاحتياط، إلا أنه رفع حالة التأهب وجاهزية الجيش، وقرر تجنيد عدد محدود من جنود الاحتياط.

ويقول المؤلفان، إنه بناء على طلب الجانب المصري بعيد حرب ١٩٥٦ فقد غادرت قوات الأمم المتحدة شبه جزيرة سيناء ودخل الجيش المصري مكانها، الشيء الذي تحمله الجانب الإسرائيلي في المرحلة الأولى، ولكن فيما بعد فإن فصل مدينة إيلات عن الإبحار في اتجاه إفريقيا وآسيا شكلت ضربة للاقتصاد وكانت بمثابة إعلان حرب.

تلقت إسرائيل وعدا وضمانا واضحا من أميركا بأنها ستقف إلى جانبها وتساندها في حال فرض حصار بحري، ولذلك شعرت إسرائيل بأريحية وخصوصا عندما وضعت قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ. من الجدير بالذكر، في هذا السياق، بأن قرار الأمم المتحدة القاضي بإنهاء حرب ١٩٥٦ لم يضمن حرية الإبحار لإسرائيل، وذلك نتيجة لأن الاتحاد السوفييتي في حينها أفشل مشروع القرار من منطلق عدم منح أفضلية عسكرية، بحرية أو سياسية للمعتدي(إسرائيل). بالنسبة لإسرائيل لم تكن الأزمة فقط اقتصادية، بل وكما فهمها الوزراء بأن عدم الرد الإسرائيلي على الحصار البحري سوف يفقد إسرائيل قوة الردع، وهذه مسألة حياة أو موت.

أسهب الكاتبان في عرض مشاورات إسرائيل مع الدول الغربية قبيل حرب ١٩٦٧ وتنازل أشكول عن منصب وزير الأمن وتعيين موشيه ديان لهذا المنصب، وديناميكيات العلاقة بين الجيش (رابين ووايزمان) والسياسيين والخلافات العميقة داخل الحكومة حول المبادرة للحرب أو الاستمرار بالانتظار، كما أنه جرى توسيع الحكومة.

قررت الحكومة في الرابع من حزيران وبعد جلسة استمرت لأكثر من سبع ساعات بتنفيذ عملية عسكرية، وخولت الحكومة ووزير الأمن المصادقة لهيئة الأركان على موعد العملية. وفي ٥ حزيران شرع الجيش الإسرائيلي بضرب القوات الجوية المصرية والأردنية والسورية وقد استخدمت ١٨٥ طائرة دمرت ٣٥٠ طائرة عربية من أصل ٦٠٠ طائرة كانت تمتلكها الدول العربية، وقد استمرت الحرب ستة أيام، وشاركت بها عدد من الدول العربية. احتلت إسرائيل سينا وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان، وسيطرت على السكان في تلك المناطق، كما أورد الكاتبان الخسائر البشرية التي سببتها الحرب لكافة الأطراف.

بعد عرض نتائج الحرب، وفي إطار تقييمهما يخلص المؤلفان إلى أن قرار الحكومة في ٤ حزيران كان أحد أهم القرارات في تاريخ إسرائيل، ويشيران إلى أن عملية اتخاذ القرار كانت منظمة وديمقراطية، ورئيس الحكومة أشكول أدار كل شيء بشكل واضح (مقابل كل من كان يجب أن يعرف خفايا

حرب تشرين ٧٣: مشهد من الجولان المحتل.

الأمور) وأشارا إلى أن بطل الحرب الحقيقي هو أشكول وليس ديان الذي حظي بهالة، فأشكول هو الذي وسع حدود الدولة بأربعة أضعاف، وتصرف بحذر ونضج ونجاعة.

باعتقادي رغم أن الحرب حققت أهدافها العينية من وجهة النظر الإسرائيلية في تلك الفترة إلا أن الكاتبان يغفلان تبعاتها الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للأمد القريب وللأمد البعيد من احتلال وتهجير واستمرار الصراع ونشوب حروب وانتفاضات أخرى وإقامة المستوطنات وعسكرة المجتمع الإسرائيلي وتفشي الفكر المتطرف اليميني الخلاصي والمسياني وأثر هذه الحرب على الديمغرافيا والسياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والنظام السياسي والمنظومة الأخلاقية والعلاقات الدولية، كما أن قوة الردع التي أرادت إسرائيل إبرازها أخذت بالاهتراء والتراجع مع مرور السنين. لا بد أيضا من الإشارة إلى أن الكاتبين ينكران أنه كانت لإسرائيل طموحات استعمارية استيطانية قبل حرب ١٩٦٧، ويظهرانها كضحية ضعيفة وسط غابة من التهديدات متجاهلين أن المشروع الصهيوني بمجمله هو مشروع كولونيالي منذ نشأته ومقللين من أهمية الدعم والمساندة التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بمحاولة اغتيال قائد «حماس» خالد مشعل من قبل وكلاء الموساد في الأردن عام ١٩٩٧ إبان حكم نتنياهو ورئاسة داني ياتوم لجهاز الموساد، فقد قيم المؤلفان القرار بأنه قرار فاشل لعدة أسباب: فالعملية ذاتها فشلت، وحتى لو نجحت لكان عُرف بعد حين من نفذها، وقد أساءت للعلاقة بين الأردن وإسرائيل وخصوصا أنها نفذت بعد أربع سنوات فقط منذ توقيع اتفاق السلام مع الأردن والذي يعتبر إنجازا استراتيجيا، وقد تم الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين كشرط للأفراج عن عملاء الموساد الذين قاموا بتنفيذ عملية الاغتيال، والشيخ ياسين عاد إلى غزة لمزاولة نشاطه حتى اغتياله عام ٢٠٠٤. لقد تعززت مكانة خالد مشعل في حركة حماس. واستقال داني ياتوم من رئاسة الموساد. يقول المؤلفان إن على رئيس الحكومة الأخذ بعين الاعتبار كافة الاعتبارات وليس فقط القضية العينية والتعامل معها بشكل ضيق، ولذلك كان قرار اغتيال مشعل على الأراضي الأردنية عفويا وغير مدروس، وفي امتحان النتيجة فاشل ومخطئ.

وفيما يتعلق بقرار الحكومات الاسرائيلية إطلاق سراح السجناء الأمنيين الفلسطينيين أو اللبنانيين مقابل مختطفين أو جثث جنود وخصوصا «عملية جبريل» فيقولان إنها قرارات خاطئة. بين الأعوام ١٩٧٩ -١٩٩٨ اضطرت حكومات إسرائيل ست مرات لاتخاذ قرارات بالأفراج عن سجناء أمنيين. وفي كل مرة كان عدد الأسرى يزداد وكان المقابل يقل. يقول

خلص المؤلفان إلى أن حكومات إسرائيل سواء اليمينية أم اليسارية بادرت ودعمت الاستيطان، وأبقوا سكانهم خارج مناطق السيادة الإسرائيلية، كل رؤساء الحكومة العشرة منذ عام ١٩٦٧ تعاملوا بشكل مختلف مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، كل واحد منهم بحسب توجهاته السياسية وأيديولوجيته، دون منهجية ودون وضوح. وليس هكذا تتخذ القرارات أو تدار الدول.

المؤلفان إن هذه القرارات كانت فاشلة وقاسية، وإنه كلما مر الوقت اتضح كم كانت هذه القرارات غير صحيحة فالكثيرين من المحررين عادوا لمزاولة نشاطاتهم العسكرية وشاركوا في الانتفاضة الثانية، أما مقابل حزب الله فقد خضعت الحكومة للابتزاز وحرر العشرات من الأسرى والجثامين عام ١٩٩٨ مقابل جثة الجندي ايتمار إيليا، وكانت هذه المرة الأولى التي حرر بها معتقلون وأسرى أحياء مقابل جثة.

لقد خصص المؤلفان عدة صفحات لقرارات متعلقة بالاستيطان بعد حرب ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأشارا إلى أنه بعد مرور خمسين عاما على الاحتلال هنالك ما يقارب ٤٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية يعيشون في الأرض فسادا، وينكلون بالفلسطينيين ويستغلون أملاكهم ويمسون بحقوقهم وبجودة ومستوى حياتهم. يكلف الاحتلال إسرائيل الكثير اقتصاديا، والحكومة مضطرة للدفاع عن المستوطنين والوزارات والمؤسسات الصهيونية والقومية اليهودية تنهج وبشكل منهجي أسلوب الخديعة من أجل دعم الاستيطان. ويضيف المؤلفان أن الاستيطان مخالف ومناقض للقانون الدولي وأن الاحتلال والفصل العنصري أثرا جدا على المجتمع الإسرائيلي والاقتصاد واللغة والتاريخ والأخلاق ومكانة إسرائيل الدولية. ويقولان: «مشروع الاستيطان هو الطريق الأكيد لدولة ثنائية القومية ونهاية الدولة اليهودية- الديمقراطية». ي

خلص المؤلفان إلى أن حكومات إسرائيل سواء اليمينية أم اليسارية بادرت ودعمت الاستيطان، وأبقوا سكانهم خارج مناطق السيادة الإسرائيلية، كل رؤساء الحكومة العشرة منذ عام ١٩٦٧ تعاملوا بشكل مختلف مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، كل واحد منهم بحسب توجهاته السياسية وأيديولوجيته، دون منهجية ودون وضوح. وليس هكذا تتخذ القرارات أو تدار الدول.

أما بالنسبة لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ فيشير المؤلفان بأنه كان قرارا صائبا وصحيحا وحكيما لفترته، ولكن لم تكن له استمرارية. فقد تم تبني الاتفاق من قبل إسرائيل و»م.ت.ف» ليس من منطلق اختيار، وإنما من منطلق اضطرار. لم يعّرف الطرفان هدفا واضحا لنهاية المفاوضات والقادة لم يقدموا لشعوبهم قرارات قومية صعبة وحاسمة، تجلب وتعجل السلام. بحسب قول المؤلفين، لقد تحدث الطرفان، عن «سلام الشجعان»، «وسلام تاريخي» ولكن هنالك فجوة بين التصريحات والواقع، «إسرائيل سرعت الاستيطان والفلسطينيون لم يطبقوا التزامهم بنبذ العنف». ولكن بالرغم من ذلك، شكل الاتفاق بداية عملية مصالحة بين «الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية». وللمرة الأولى تم التفاوض وبشكل رسمي ومباشر على قضايا في لب الصراع: الحدود، اللاجئين، القدس، المستوطنات والتدابير الأمنية. ويضيف الكاتبان: بالرغم من الأزمات العميقة التي رافقت اتفاق أوسلو، ما زالت المواقف المصرحة من قبل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني فيما يتعلق بحل الصراع هو حل الدولتين، الواحدة إلى جانب الأخرى، بعد حوالي أكثر من عقدين، وبالرغم من كل التوترات والاخفاقات إلا أن الطرفين ما زالا يستندان إلى مبادئ أوسلو، وهذا هو سر أهمية الاتفاق.

مما لا شك فيه بأن الكتاب كسرد تاريخي وكمستعرض لتفاصيل القرارات وحيثياتها والأشخاص المتداخلين باتخاذها ونتائجها وتبعاتها يعتبر كتابا ذا قيمة معرفية، ومع ذلك لم يوضح المؤلفان بشكل كاف ما هي الاعتبارات لاختيار القرارات وماهي المعايير الموضوعية التي استخدموها من أجل الحكم على القرارات وتقييم درجة ونسبة صوابها وخطئها، ولم يكن واضحا حينما ذكر المؤلفان «النحن» من المقصود. هما ككاتبين أم المواطنين أم المجتمع اليهودي الصهيوني أم المجموعة الاشكنازية المهيمنة؟ كما لم يأخذ المؤلفان بعين الاعتبار القيم والأخلاقيات وحقوق الشعوب الأخرى، ولذلك

فإن رؤيتهم ضيقة الأفق.

لقد كتب المؤرخ توم سيغيف مراجعة للكتاب نشر في ملحق الكتب في جريدة هآرتس، تضمنت نقدا لاذعا لمضمون الكتاب، ومبناه وعدم وجود مصادر أو هوامش. كما انتقد طريقة إعطاء علامة لكل واحد من القرارات، واعتبر ذلك تصرفا غير مسؤول، أضف إلى ذلك فقد أورد في مراجعته العديد من الأخطاء التاريخية.[1] كما أنه تم إجراء حوارات وكتابة مراجعات في بعض الصحف العبرية.

لم يكن بإمكاننا من خلال هذا الاستعراض والمراجعة القصيرة الخوض والتفصيل في كل واحد من القرارات الحكومية وموقف الكاتبين منها، ولكن مع ذلك فإن هنالك بعض القرارات التي كان لها تأثير مباشر على الشعب الفلسطيني والعالم العربي وقادته ومؤسساته التي يجدر بنا دراستها والتعمق بها من أجل فهم سيرورة وكيفية اتخاذ القرارات الحكومية والدوافع والمعايير التي تدفع وتحسم عملية القرار، كما يتيح لنا فرصة التعلم من النجاحات والفشل كحالات دراسة ولو أن النجاح والفشل قد يكونان مختلفين من وجهتي النظر المتعارضتين لأطراف الصراع. كما يتيح لنا فرصة فهم المجتمع والسياسة الإسرائيليين وجدليات العلاقة بينهما وطبيعة العلاقة بين البيروقراطيا والسياسيين، وفهم ما هو المخفي وما هو الواضح وما هو الغامض. كما يفتح أمامنا نافذة لفهم من هم المشاركون واللاعبون في وضع السياسات، وما هو وزن كل منهم، وما تعني القيادة والعلاقة بين السياسة والعسكر والتمييز بين العمل الجماعي والفردي، وما هي القرارات التي ما زالت تبعاتها وآثارها حتى اليوم.

1 https://www.haaretz.co.il/literature/study/.premium-REVIEW-1.4653523